

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

عنوان المشروع
أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر

أسم الطالب
عامر عبدالله الجدعاني

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2026

جدول المحتويات

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	3
1.1. المقدمة:	4
1.2. مشكلة الدراسة	5
1.2.1. فجوات على المستوى النظري	5
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	5
1.3. أهمية الدراسة	5
1.3.1. على المستوى النظري:	6
1.3.2. على المستوى التطبيقي:	6
1.4. أسئلة الدراسة	6
1.5. أهداف الدراسة	7
1.6. فرضيات الدراسة	7
1.7. نموذج الدراسة	8
1.8. منهجية الدراسة	8
1.9. الدراسة الميدانية	9
1.10. مخطط المشروع المقترح	9
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
1.	1
2	
2.1. المقدمة:	13
2.2. المتغير المستقل	14
2.3. المتغير التابع	15
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	17
2.5. الخاتمة	18
قائمة المراجع	19

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

مقدمة البحث

تُعد إدارة المشتريات الحكومية من أهم الوظائف الإدارية التي تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ لم يعد دورها يقتصر على توفير احتياجات الجهات الحكومية من السلع والخدمات، بل أصبح يشمل توجيه الإنفاق الحكومي بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز النمو الاقتصادي. وتُعد سياسات المشتريات الحكومية إحدى الأدوات الفاعلة التي تستخدمها الحكومات لتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

وتحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من قبل الحكومات نظرًا لدورها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتشجيع الابتكار. كما تسهم هذه المنشآت في رفع معدلات التوظيف وتحسين مستويات الدخل، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر. ومن هذا المنطلق، أصبحت إدارة المشتريات الحكومية وسيلة استراتيجية لدعم هذه المنشآت من خلال منحها فرصًا أكبر للمشاركة في العقود والمنافسات الحكومية.

وفي المملكة العربية السعودية، أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بتطوير منظومة المشتريات الحكومية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث أطلقت العديد من المبادرات والأنظمة التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المنافسة على العقود الحكومية. ويأتي ذلك انطلاقًا من أهمية هذه المنشآت في تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك حاجة إلى تقييم مدى فاعلية إدارة المشتريات الحكومية في تحقيق أهدافها الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بخفض الفقر. فقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على الجوانب التنظيمية والاقتصادية للمشتريات الحكومية، مثل كفاءة العمليات، والحوكمة، وترشيد الإنفاق، بينما لم تحظ العلاقة بين إدارة المشتريات الحكومية ودعم المنشآت الصغيرة وانعكاس ذلك على الحد من الفقر بالاهتمام الكافي، خاصة في البيئة السعودية.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر، من خلال تحليل دورها في تعزيز نمو المنشآت الصغيرة، وزيادة فرص التوظيف، وتحسين مستويات الدخل، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في تطوير سياسات المشتريات الحكومية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

1.2. مشكلة الدراسة

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تبنت العديد من السياسات والأنظمة التي تهدف إلى تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إدارة المشتريات الحكومية، إلا أن مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق أهدافها الاجتماعية، وخاصة الحد من الفقر، لا يزال غير واضح بصورة كافية. كما أن التركيز في العديد من الدراسات انصب على الجوانب التنظيمية والاقتصادية لإدارة المشتريات الحكومية، مع قلة الاهتمام بقياس أثرها على تحسين مستويات الدخل، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود نقص في الأدلة العلمية التي توضح العلاقة بين إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة وخفض الفقر، مما يستدعي إجراء دراسة تساهم في توضيح هذه العلاقة، وتقديم نتائج يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في تطوير سياسات المشتريات الحكومية بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الرئيس للبحث :

ما أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر؟

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت إدارة المشتريات الحكومية من منظور الكفاءة التشغيلية، والحوكمة، وتحسين الإنفاق العام، إلا أن الأدبيات العلمية لا تزال تفتقر إلى إطار نظري يوضح الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة المشتريات الحكومية أن تساهم في خفض الفقر من خلال دعم المنشآت الصغيرة. كما أن معظم الدراسات ركزت على الأبعاد الاقتصادية والإدارية للمشتريات الحكومية، بينما لم تُعطِ اهتمامًا كافيًا لأثارها الاجتماعية والتنموية، خاصة فيما يتعلق بتحسين مستويات الدخل وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المستفيدة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على الرغم من تطبيق المملكة العربية السعودية لعدد من المبادرات والأنظمة التي تدعم مشاركة المنشآت الصغيرة في المشتريات الحكومية، فإن الدراسات التطبيقية التي تقيس الأثر الفعلي لهذه السياسات على خفض الفقر لا تزال محدودة. كما توجد ندرة في الدراسات الميدانية التي تتناول القطاع الصناعي السعودي وتقيس مدى مساهمة إدارة المشتريات الحكومية في زيادة فرص العمل، وتحسين دخل المنشآت الصغيرة، وانعكاس ذلك على الحد من الفقر، مما يبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال..

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تكمّل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بإدارة المشتريات الحكومية من خلال توضيح دورها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وليس فقط الاقتصادية. كما تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقة بين إدارة المشتريات الحكومية ودعم المنشآت الصغيرة وخفض الفقر، وتوفير أساس علمي يمكن أن تستند إليه الدراسات المستقبلية في مجالات الإدارة العامة، وإدارة المشتريات، والتنمية المستدامة.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات الحكومية في تطوير سياسات إدارة المشتريات الحكومية بما يعزز مشاركة المنشآت الصغيرة في العقود الحكومية. كما تساعد نتائج الدراسة في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي أكبر، من خلال دعم نمو المنشآت الصغيرة، وزيادة فرص التوظيف، وتحسين مستويات الدخل، بما يسهم في خفض الفقر وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى مساهمة سياسات وإجراءات المشتريات الحكومية في دعم مشاركة المنشآت الصغيرة في العقود والمنافسات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أثر دعم المنشآت الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية على نمو هذه المنشآت واستدامتها؟
3. ما أثر مشاركة المنشآت الصغيرة في المشتريات الحكومية على خلق فرص العمل وزيادة معدلات التوظيف؟
4. ما أثر نمو المنشآت الصغيرة المدعومة من خلال المشتريات الحكومية على تحسين مستويات دخل العاملين وأصحاب المنشآت؟
5. إلى أي مدى تسهم إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
6. ما أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الاستفادة من فرص المشتريات والعقود الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

1.5. أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على مدى مساهمة سياسات وإجراءات المشتريات الحكومية في تعزيز مشاركة المنشآت الصغيرة في العقود والمنافسات الحكومية .
2. دراسة أثر المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على نمو هذه المنشآت واستدامتها .
3. تحليل دور المشتريات الحكومية في دعم المنشآت الصغيرة والمساهمة في خلق فرص العمل وزيادة معدلات التوظيف .
4. التعرف على أثر نمو المنشآت الصغيرة الناتج عن الحصول على العقود الحكومية في تحسين مستويات الدخل للعاملين وأصحاب المنشآت .
5. قياس مدى مساهمة دعم المنشآت الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
6. تحديد أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الوصول إلى فرص المشتريات والعقود الحكومية .
7. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير سياسات المشتريات الحكومية وتعزيز دورها في دعم المنشآت الصغيرة والحد من الفقر .

1.6. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة وخفض الفقر في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- 1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز مشاركة المنشآت الصغيرة في المشتريات الحكومية ونمو واستدامة هذه المنشآت.
- 2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم المنشآت الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية وزيادة فرص العمل ومعدلات التوظيف.
- 3-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو المنشآت الصغيرة الناتج عن المشاركة في المشتريات الحكومية وتحسين مستويات دخل العاملين وأصحاب المنشآت.
- 4-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة فرص مشاركة المنشآت الصغيرة في العقود الحكومية والحد من الفقر.
- 5- تؤثر التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الوصول إلى المشتريات الحكومية تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على مدى مساهمة المشتريات الحكومية في خفض الفقر.

1.7. نموذج الدراسة

1.8. منهجية الدراسة

من المتوقع أن تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، حيث سيتم من خلاله وصف وتحليل أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر في المملكة العربية السعودية.

وسيتم استخدام **الاستبانة** كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمديرين والعاملين والمختصين ذوي العلاقة بالمشتريات الحكومية. ومن المتوقع تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف اختبار فرضيات الدراسة وقياس طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل، المتمثل في إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة، والمتغير التابع، المتمثل في خفض الفقر.

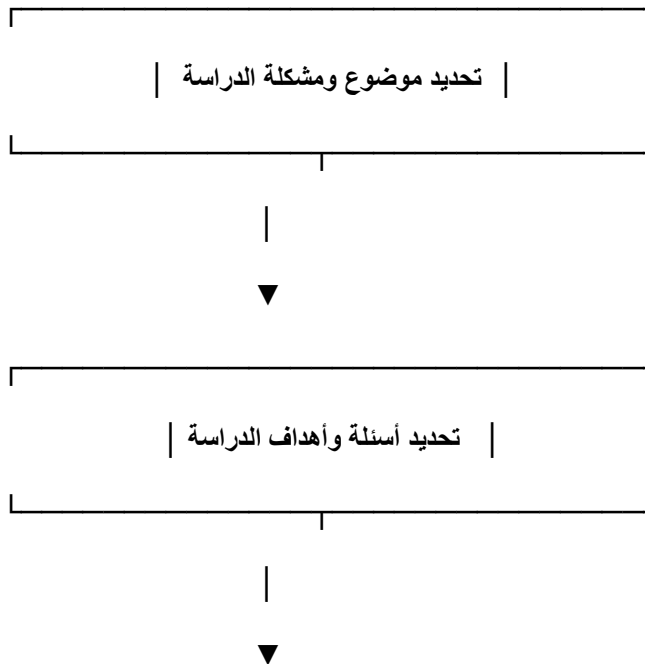
كما ستعتمد الدراسة على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الرسمية ذات العلاقة بالمشتريات الحكومية والمنشآت الصغيرة والفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدعم الإطار النظري وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

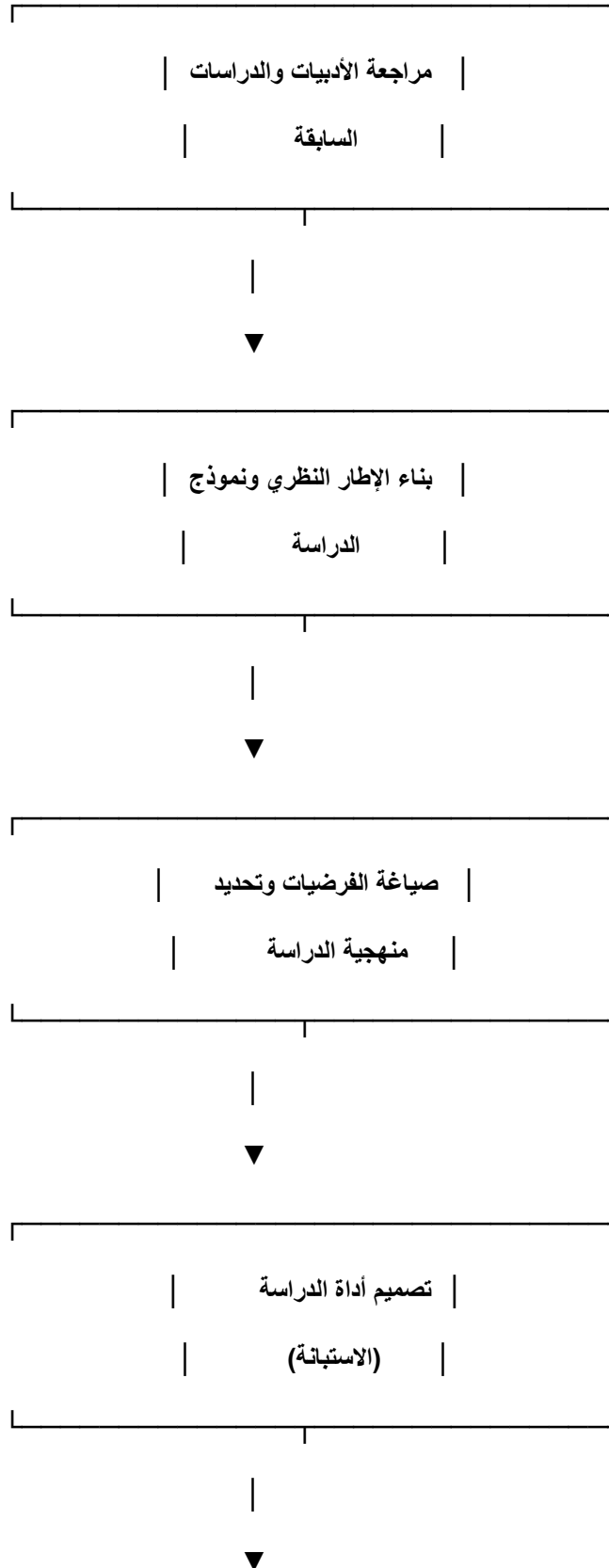
1.9. الدراسة الميدانية

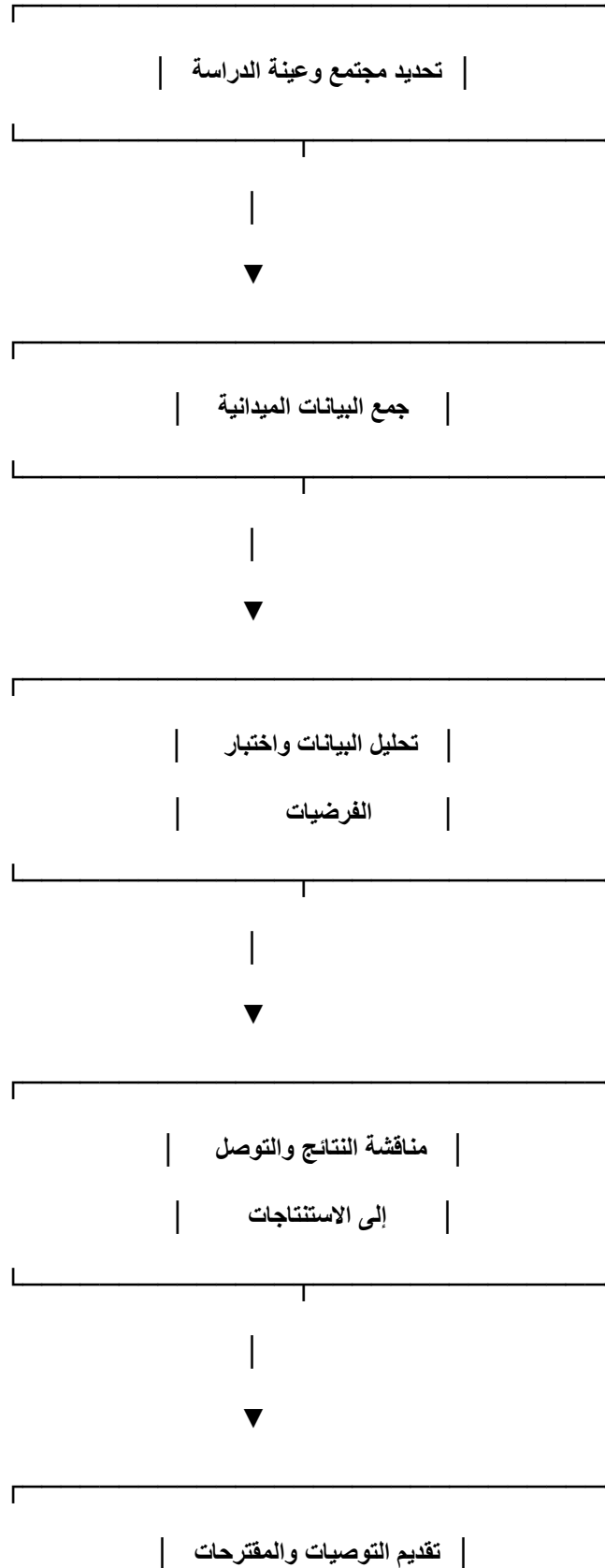
من المقترح أن تُطبق الدراسة ميدانيًا في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المنشآت الصغيرة العاملة في القطاع الصناعي والخدمي والتي سبق لها التعامل مع الجهات الحكومية أو المشاركة في المنافسات والعقود الحكومية. كما تستهدف الدراسة أصحاب المنشآت الصغيرة والمديرين والعاملين في إدارات المشتريات والعقود، بالإضافة إلى المختصين في مجال المشتريات الحكومية.

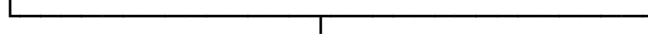
وسيتم جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة من خلال استبانة إلكترونية تهدف إلى قياس آراء المشاركين حول مدى فاعلية المشتريات الحكومية في دعم المنشآت الصغيرة، وأثر ذلك على نمو المنشآت، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، والمساهمة في خفض الفقر.

1.10. مخطط المشروع المقترح









2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

تناولت الأدبيات العلمية خلال السنوات الماضية موضوع المشتريات الحكومية من منظور يتجاوز الدور التقليدي المتمثل في توفير السلع والخدمات للجهات الحكومية وتحقيق أفضل قيمة مقابل الإنفاق العام، إلى اعتبار المشتريات الحكومية أداة استراتيجية يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية أوسع. ويظهر هذا التوجه بصورة واضحة في الدراسات التي بحثت إمكانية توظيف القوة الشرائية للحكومة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق، وزيادة فرص النمو والتوظيف، وتحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية للمجتمع. (Thai, 2017; Erridge, 2007)

وتكتسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة في هذا السياق؛ نظرًا لدورها في خلق فرص العمل، وتنشيط النشاط الاقتصادي، ودعم الابتكار، وتنويع مصادر الدخل. وتشير الأدبيات الدولية إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل مصدرًا مهمًا للتوظيف في الاقتصادات النامية، وأن دعم نموها وقدرتها على الوصول إلى الأسواق يمكن أن يساهم في تحسين دخول العاملين وتحقيق قدر أكبر من الشمول الاقتصادي. (World Bank, 2021)

وفي مجال المشتريات الحكومية، ركزت مجموعة من الدراسات على العوامل التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المنافسات الحكومية، ومن أبرزها تبسيط الإجراءات، وتقليل المتطلبات المالية والفنية غير المتناسبة، وتقسيم العقود الكبيرة إلى حزم أصغر، وتحسين إتاحة المعلومات المتعلقة بالفرص الحكومية. وتبين الأدلة أن تعقيد إجراءات المشتريات وحجم العقود والمتطلبات الإدارية والمالية يمكن أن يمثل عائقاً أكبر أمام المنشآت الصغيرة مقارنة بالمنشآت الكبيرة. (OECD, 2018)

ومن ناحية أخرى، تناولت دراسات أخرى العلاقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر، حيث أشارت إلى أن نمو هذه المنشآت يمكن أن يؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى تحسين مستويات الدخل، وزيادة فرص العمل، وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي. ولذلك فإن الجمع بين سياسات المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة وسياسات الحد من الفقر يمثل مجالاً بحثياً مهماً، خاصة في الدول التي تستخدم الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، يستعرض هذا الفصل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال ثلاثة محاور رئيسية. يتناول المحور الأول المتغير المستقل، وهو إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة، بينما يتناول المحور الثاني المتغير التابع، وهو خفض الفقر. أما المحور الثالث فيتناول الأدبيات التي توضح العلاقة بين المتغيرين، مع التركيز على الآليات التي يمكن من خلالها أن تؤدي المشتريات الحكومية إلى دعم المنشآت الصغيرة، وتحفيز النمو والتوظيف وتحسين الدخل، ومن ثم الإسهام في خفض الفقر.

2.2. المتغير المستقل: إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة

تُعرّف المشتريات الحكومية بصورة عامة بأنها العمليات التي تقوم من خلالها الجهات الحكومية بالحصول على السلع والخدمات والأعمال اللازمة لتنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها. إلا أن مفهوم المشتريات الحكومية الحديثة أصبح أكثر شمولاً، بحيث لا يقتصر على تحقيق أقل تكلفة أو أفضل قيمة مالية، بل يمكن أن يتضمن أهدافاً اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومنها دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة. (Thai, 2017)

ويشير مفهوم المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة في هذه الدراسة إلى مجموعة السياسات والإجراءات والممارسات التي تتبناها الجهات الحكومية بهدف زيادة قدرة المنشآت الصغيرة على الوصول إلى العقود والمنافسات الحكومية، والمشاركة فيها، والفوز بها وتنفيذها بصورة مستدامة. ويمكن أن تشمل هذه السياسات تحسين الوصول إلى المعلومات، وتبسيط إجراءات المنافسات، وتقليل المتطلبات غير المتناسبة، وتقسيم العقود الكبيرة إلى أجزاء أو حزم مناسبة، وتوفير فرص عادلة للمنافسة.

وقد تناولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى المشتريات الحكومية. ومن أهم هذه الإجراءات الحد من التعقيد الإداري، وتجنب وضع متطلبات مالية وفنية غير متناسبة مع حجم العقد، وتقليل حجم العقود عندما يكون ذلك مناسباً، وتحسين جودة المعلومات المتاحة للموردين. وتؤكد المنظمة أن المنشآت الصغيرة تتأثر بصورة أكبر بالتعقيد الإداري بسبب محدودية مواردها المالية والفنية والإدارية مقارنة بالمنشآت الكبيرة. (OECD, 2018).

وفي دراسة لـ (Loader 2016)، تم تحليل الممارسات التي تتبعها السلطات المحلية في إنجلترا لدعم مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية. وأظهرت الدراسة أن هناك مجموعة متنوعة من الإجراءات الداعمة للمنشآت الصغيرة، إلا أن مستوى تطبيق هذه الإجراءات يختلف من جهة حكومية إلى أخرى، كما أشارت إلى استمرار وجود عوائق أمام المنشآت الصغيرة في الوصول إلى العقود العامة. وتوضح هذه النتائج أن وجود السياسات الداعمة وحده لا يضمن تحقيق النتائج المطلوبة، بل يتطلب الأمر تطبيقاً فعلياً ومتسقاً لهذه السياسات.

كما بحث (Flynn and Davis 2016) الفجوة بين السياسات والممارسات الفعلية في مجال المشتريات الحكومية الصديقة للمنشآت الصغيرة. وأظهرت نتائج الدراسة، التي اعتمدت على استجابات 436 مشاركاً من المشتريين الحكوميين، أن الالتزام ببعض الممارسات

الداعمة للمنشآت الصغيرة كان مرتفعًا، بينما كان الالتزام بإجراءات أخرى، مثل تقسيم العقود إلى حزم وتشجيع تكوين الاتحادات بين المنشآت، أقل بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بها. وتشير هذه النتيجة إلى أن نجاح سياسات دعم المنشآت الصغيرة يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية تنفيذها وليس فقط على وجودها في الأنظمة والسياسات.

وفي دراسة أكثر شمولاً، قام (Hoekman and Taş (2022) بدراسة العلاقة بين جودة تنظيم المشتريات الحكومية ومشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات العامة باستخدام بيانات واسعة من المشتريات الحكومية الأوروبية. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة تنظيم المشتريات يرتبط بزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة احتمالية فوزها بالعقود. كما أظهرت أن تقسيم العقود إلى حزم أصغر يمكن أن يعزز مشاركة المنشآت الصغيرة، وخاصة في العقود ذات القيمة المحدودة.

وتدعم نتائج هذه الدراسة فكرة أن تصميم عملية المشتريات الحكومية يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على قدرة المنشآت الصغيرة على دخول السوق الحكومي. وبالتالي، فإن المتغير المستقل في الدراسة الحالية لا يقتصر على حجم الإنفاق الحكومي الموجه للمنشآت الصغيرة، وإنما يشمل كذلك جودة السياسات والإجراءات ومدى سهولة الوصول إلى الفرص الحكومية وعدالة المنافسة.

كما أوضحت دراسة (Patil and Muthiah (2017 أن سياسات المشتريات الحكومية الموجهة للمنشآت الصغيرة في الدول النامية قد تواجه تحديات مرتبطة بالقدرة المؤسسية والإدارية على تنفيذ هذه السياسات. وأظهرت الدراسة، التي تناولت حالة الهند، وجود تفاوت في أداء الجهات الحكومية في تحقيق أهداف مشاركة المنشآت الصغيرة، إضافة إلى وجود قصور في التنفيذ وضعف في القدرات الإدارية. وتبرز هذه النتائج أهمية عدم الاكتفاء بوضع أهداف أو نسب للمشتريات الحكومية المخصصة للمنشآت الصغيرة، وإنما ضرورة توفير آليات تنفيذ ومتابعة فعالة.

ومن جانب آخر، تناولت دراسة (Nakabayashi (2013 برامج تخصيص جزء من المشتريات الحكومية للمنشآت الصغيرة في اليابان، ووجدت أن إزالة هذه البرامج يمكن أن تؤدي إلى خروج عدد كبير من المنشآت الصغيرة من سوق المشتريات الحكومية، وأن انخفاض المنافسة الناتج عن ذلك قد يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة تكاليف المشتريات الحكومية. وتشير هذه النتيجة إلى أن سياسات دعم المنشآت الصغيرة يمكن أن تحقق فوائد تتجاوز الدعم المباشر لهذه المنشآت، لتشمل المحافظة على المنافسة في سوق المشتريات الحكومية.

كما توصلت دراسة (Kinyua et al. (2025 إلى أن الحصول على العقود الحكومية يمكن أن يرتبط بتخفيف بعض القيود التمويلية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وتشير الدراسة إلى أن العقود الحكومية قد تمنح المنشآت فرصًا أفضل لتحسين التدفقات النقدية وتعزيز قدرتها على الوصول إلى التمويل، الأمر الذي يمكن أن يدعم نموها واستمراريتها.

وفي السياق السعودي، تولي المملكة اهتمامًا متزايدًا بتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030. وتوفر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) تقارير دورية حول تطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والبيئة الداعمة لنموها، بما يعكس أهمية هذا القطاع في مسار التنويع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص (Monsha'at, 2024).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أبعاد المتغير المستقل في الدراسة الحالية تتمثل في مجموعة من الممارسات، من أهمها: سهولة الوصول إلى فرص المشتريات الحكومية، تبسيط الإجراءات، تناسب المتطلبات المالية والفنية مع حجم المنشأة، تقسيم العقود عند ملائمة ذلك، الشفافية وتوفير المعلومات، وعدالة المنافسة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الممارسات إلى زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة في السوق الحكومي، بما يمكن أن ينعكس على نموها واستدامتها.

2.3. المتغير التابع : خفض الفقر

يمثل خفض الفقر أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يقتصر مفهومه على زيادة الدخل فقط، وإنما يرتبط كذلك بزيادة فرص العمل وتحسين القدرة على الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية وتعزيز المشاركة في النشاط الاقتصادي. ولذلك أصبحت سياسات الحد من الفقر في العديد من الدول مرتبطة بسياسات خلق الوظائف وتحسين إنتاجية المنشآت وزيادة دخول العاملين.

وتشير الأدبيات إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي. ويؤكد البنك الدولي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من الشركات عالميًا وتسهم بأكثر من نصف العمالة العالمية، كما أن دعمها يمكن أن يساعد في التنوع الاقتصادي والإنتاجية والحد من الفقر، خاصة في الاقتصادات النامية (World Bank, 2025).

وفي دراسة (Maksimov et al. 2017)، تم بحث دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر في مجموعة من الدول الأقل نموًا. واعتمدت الدراسة على بيانات 1,273 منشأة صغيرة ومتوسطة في سبع دول، وتوصلت إلى أن المنشآت التي تحصل على عقود حكومية يمكن أن تحقق مستويات أعلى من الكفاءة التنظيمية، والتي ترتبط بدورها بارتفاع أجور العاملين. وتقدم هذه النتيجة أساسًا مهمًا لفكرة أن العقود الحكومية قد تكون إحدى القنوات التي تربط بين نشاط المنشآت الصغيرة وتحسين دخل العاملين والحد من الفقر.

كما درست (Nursini 2020) العلاقة بين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخفض الفقر في إندونيسيا خلال الفترة 1997-2018. وأظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على خفض الفقر بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال استيعاب العمالة. كما وجدت الدراسة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة كان لها تأثير أكبر من المنشآت متناهية الصغر في بعض مؤشرات الفقر. وأوصت الدراسة بدعم استدامة الطلب على منتجات المنشآت الصغيرة باعتبار ذلك عاملاً مهمًا لاستمرار الإنتاج والنشاط الاقتصادي.

وتتفق هذه النتائج مع الأدبيات التي تؤكد أن خلق فرص العمل وتحسين دخل العاملين يمثلان قناتين رئيسيتين يمكن من خلالهما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تسهم في خفض الفقر. وفي هذا الإطار، أوضح (World Bank 2021) أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل مصدرًا مهمًا للتوظيف في الدول النامية، وأن أرباح العمل تمثل عنصرًا رئيسيًا في زيادة دخول الأسر الفقيرة وتحقيق الرخاء المشترك.

كما بحثت الدراسة المنهجية التي أجراها (Grimm and Paffhausen 2015) فعالية البرامج والسياسات الموجهة إلى أصحاب الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وبينت النتائج أن آثار هذه البرامج على التوظيف ليست متساوية، وأن زيادة العمالة في المنشآت القائمة قد تكون أكثر صعوبة من تعزيز العمل الحر. وتؤكد هذه النتيجة أن مجرد دعم المنشآت الصغيرة لا يضمن بالضرورة تحقيق انخفاض في الفقر، بل يجب أن يكون الدعم مصممًا بحيث يساعد المنشآت على النمو وتحسين الإنتاجية وخلق وظائف مستدامة.

ومن منظور أوسع، تشير الأدبيات المتعلقة بالقيمة الاجتماعية للمشتريات الحكومية إلى أن الإنفاق العام يمكن أن يستخدم لتحقيق فوائد اجتماعية إضافية إلى جانب الحصول على السلعة أو الخدمة المطلوبة. ويمكن أن تتضمن هذه الفوائد خلق فرص العمل، وتطوير المهارات، ودعم الفئات الأقل استفادة، وتحسين النشاط الاقتصادي المحلي. وبذلك يمكن للمشتريات الحكومية أن تكون أداة لتحقيق أهداف اجتماعية عندما يتم دمج هذه الأهداف في تصميم العقود ومعايير التقييم والتنفيذ.

وعليه، فإن خفض الفقر في الدراسة الحالية يُنظر إليه باعتباره نتيجة اقتصادية واجتماعية يمكن أن تتأثر بدعم المنشآت الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية، وذلك عبر مجموعة من المسارات الوسيطة، أهمها: نمو المنشآت، استدامتها، خلق فرص العمل، تحسين مستويات دخل العاملين وأصحاب المنشآت، وزيادة النشاط الاقتصادي.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

توضح الدراسات السابقة وجود أساس نظري وتطبيقي للعلاقة بين المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة وخفض الفقر، إلا أن هذه العلاقة غالبًا لا تكون مباشرة، وإنما تمر من خلال مجموعة من المتغيرات والآليات الوسيطة.

ويمكن تفسير العلاقة المقترحة في الدراسة الحالية من خلال التسلسل التالي:

المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة → زيادة فرص المشاركة في العقود الحكومية → نمو واستدامة المنشآت → خلق فرص العمل → تحسين مستويات الدخل → المساهمة في خفض الفقر.

ويبدأ هذا المسار من قدرة المنشآت الصغيرة على الوصول إلى سوق المشتريات الحكومية. فالعقود الحكومية تمثل مصدرًا مهمًا للطلب على السلع والخدمات، والحصول عليها يمكن أن يمنح المنشأة فرصة لزيادة المبيعات وتحسين قدرتها على التخطيط والاستثمار. وقد أظهرت دراسة (Hoekman and Taş (2022) أن جودة تنظيم المشتريات الحكومية ترتبط بزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة واحتمالية فوزها بالعقود، مما يدعم المرحلة الأولى من النموذج المقترح.

بعد الحصول على العقود الحكومية، يمكن أن تستفيد المنشآت الصغيرة من زيادة الطلب على منتجاتها وخدماتها، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة حجم أعمالها وتحسين استدامتها. كما يمكن للعقود الحكومية أن تساعد في تعزيز قدرة المنشأة على الوصول إلى التمويل، كما أشارت نتائج (Kinyua et al. (2025، التي بينت أن المشاركة في المشتريات الحكومية يمكن أن ترتبط بتخفيف بعض القيود المتعلقة بالتمويل في بعض الاقتصادات النامية.

وتؤدي زيادة حجم النشاط بدورها إلى زيادة الحاجة إلى العمالة، سواء من خلال توظيف موظفين جدد أو زيادة ساعات العمل أو توسيع النشاط الإنتاجي والخدمي. وبالتالي، فإن دعم المنشآت الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية يمكن أن ينتقل من كونه دعمًا للمنشأة نفسها إلى خلق آثار اقتصادية أوسع على العاملين والأسر.

وتدعم هذه الفكرة نتائج (Nursini (2020، التي أظهرت أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم في خفض الفقر من خلال استيعاب العمالة، إضافة إلى تأثيرها المباشر على بعض مؤشرات الفقر. وهذا يعني أن خلق فرص العمل يمثل قناة مهمة يمكن من خلالها أن ينتقل تأثير نمو المنشآت إلى المجتمع.

كما أن العلاقة بين العقود الحكومية والدخل تظهر في دراسة (Maksimov et al. (2017، حيث توصل الباحثون إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على عقود حكومية يمكن أن تحقق مستويات أعلى من الكفاءة التنظيمية، وأن هذه الكفاءة ترتبط بارتفاع أجور العاملين. وتدعم هذه النتيجة الافتراض بأن العقود الحكومية قد تسهم في تحسين دخل العاملين بصورة غير مباشرة من خلال تحسين أداء المنشآت.

ومن جانب آخر، لا يمكن افتراض أن الحصول على العقود الحكومية يؤدي تلقائيًا إلى خفض الفقر؛ إذ تعتمد قوة هذه العلاقة على طبيعة السياسات المطبقة وقدرة المنشآت على الاستفادة من الفرص الحكومية. فقد أظهرت (OECD (2018 أن المنشآت الصغيرة تواجه تحديات تتعلق بتعقيد الإجراءات وحجم العقود والمتطلبات الإدارية والمالية، كما أظهرت (Patil and Muthiah (2017 أن ضعف القدرات المؤسسية والإدارية قد يحد من فعالية سياسات دعم المنشآت الصغيرة في الدول النامية.

وتشير هذه النتائج إلى أن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة يمكن أن تعمل كعامل مؤثر في العلاقة بين المشتريات الحكومية وخفض الفقر. فإذا كانت إجراءات المنافسات معقدة، أو كانت المتطلبات المالية والفنية مرتفعة بصورة غير متناسبة، أو كانت المعلومات المتعلقة بالفرص الحكومية غير متاحة بصورة كافية، فقد تقل قدرة المنشآت الصغيرة على الوصول إلى العقود، وبالتالي تقل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة.

كما أن تقسيم العقود إلى حزم أصغر يمكن أن يمثل إحدى الأدوات التي تساعد على تحسين هذه العلاقة. فقد أظهرت (Hoekman and Taş (2022 أن تقسيم العقود يمكن أن يعزز مشاركة المنشآت الصغيرة، خاصة في العقود ذات القيم الصغيرة. كما بينت الأدلة المتعلقة ببرامج تخصيص العقود للمنشآت الصغيرة أن إزالة هذه البرامج قد تؤدي إلى خروج عدد من المنشآت من سوق المشتريات الحكومية وانخفاض مستوى المنافسة. (Nakabayashi, 2013)

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن توجيه جزء من الإنفاق الحكومي نحو المنشآت الصغيرة يمكن أن يحقق آثارًا تتجاوز المنشآت المستفيدة مباشرة. فعندما تحصل المنشآت على عقود حكومية وتتمكن من النمو، فإنها قد تزيد من مشترياتها المحلية، وتوظف عمالة إضافية، وتدفع أجورًا، وتزيد من النشاط الاقتصادي في المجتمعات التي تعمل فيها. وبذلك يمكن أن تنتقل آثار المشتريات الحكومية عبر سلسلة اقتصادية تبدأ من الإنفاق العام وتنتهي بتحسين فرص العمل والدخل.

ومن هنا يمكن تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الدراسة الحالية من خلال ثلاثة مسارات رئيسية:

أولاً: مسار نمو المنشآت واستدامتها

يساعد الوصول إلى العقود الحكومية على توفير طلب أكثر استقرارًا نسبيًا على منتجات وخدمات المنشآت الصغيرة، الأمر الذي يمكن أن يرفع المبيعات ويدعم استدامة النشاط. ومع زيادة حجم الأعمال، يمكن للمنشأة الاستثمار في المعدات والموارد البشرية وتطوير قدراتها التشغيلية.

ثانيًا: مسار خلق فرص العمل

يمكن أن يؤدي نمو المنشآت الناتج عن زيادة الطلب الحكومي إلى الحاجة إلى عمالة إضافية. ويؤدي خلق فرص العمل إلى زيادة دخول الأسر وتحسين قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما يمثل أحد أهم المسارات الاقتصادية للحد من الفقر.

ثالثًا: مسار تحسين الدخل والتمكين الاقتصادي

يمكن أن يؤدي نمو المنشآت وتحسن إنتاجيتها إلى تحسين أجور العاملين وزيادة دخول أصحاب المنشآت. وتؤكد الأدبيات أن زيادة دخول العاملين تمثل عنصرًا مهمًا في الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك (Maksimov et al., 2017; Nursini, 2020).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأدبيات السابقة تقدم دعمًا للعلاقة المفترضة بين إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة وخفض الفقر. إلا أن معظم الدراسات ركزت على أجزاء منفصلة من هذه العلاقة؛ فبعضها ركز على مشاركة المنشآت الصغيرة في المشتريات الحكومية، وبعضها تناول أثر المنشآت الصغيرة على التوظيف والفقر، بينما تناولت دراسات محدودة العلاقة بين العقود الحكومية وتحسين دخول العاملين.

وعليه، تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في ربط هذه المسارات ضمن نموذج واحد في السياق السعودي، بحيث يتم دراسة أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر من خلال نمو المنشآت، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، مع دراسة التحديات التي قد تحد من هذه العلاقة.

وتكتسب هذه الفجوة أهمية خاصة في المملكة العربية السعودية، نظرًا للدور المتزايد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ولارتباط تطوير القطاع الخاص بمستهدفات رؤية المملكة 2030. ومن ثم، فإن دراسة العلاقة في البيئة السعودية يمكن أن توفر دليلًا تطبيقيًا يساعد على تقييم مدى قدرة المشتريات الحكومية على تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية تتجاوز مجرد توفير احتياجات الجهات الحكومية.

2.5. الخاتمة

استعرض هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة والأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، وتم التركيز على المتغير المستقل المتمثل في إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة، والمتغير التابع المتمثل في خفض الفقر، إضافة إلى الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما.

أظهرت الدراسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية أن تحسين البيئة التنظيمية وتبسيط الإجراءات وتقليل المتطلبات غير المتناسبة وتقسيم العقود إلى حزم مناسبة وتحسين إتاحة المعلومات يمكن أن يسهم في زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العقود الحكومية. كما أوضحت الدراسات أن وجود السياسات الداعمة لا يكفي وحده، بل يجب أن يصاحبه تطبيق فعلي وقدرات مؤسسية مناسبة لضمان تحقيق النتائج المستهدفة.

أما الدراسات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والفقر، فقد أشارت بصورة عامة إلى أهمية هذه المنشآت في خلق فرص العمل وتحسين دخول العاملين وتحفيز النشاط الاقتصادي، مع وجود أدلة على إمكانية مساهمتها في خفض الفقر بصورة مباشرة وغير مباشرة. كما أظهرت بعض الدراسات أن الحصول على العقود الحكومية يمكن أن يساعد المنشآت على تحسين الكفاءة والوصول إلى الأسواق والتمويل، الأمر الذي قد ينعكس على مستويات دخل العاملين.

وبناءً على مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن العلاقة بين المشتريات الحكومية وخفض الفقر يمكن أن تمر عبر مجموعة من المراحل تبدأ بزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة في العقود الحكومية، ثم نمو هذه المنشآت واستدامتها، يلي ذلك خلق فرص العمل وتحسين مستويات الدخل، ومن ثم المساهمة في الحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تحد بعض العوامل، مثل تعقيد إجراءات المنافسات، وارتفاع المتطلبات المالية والفنية، وضعف المعلومات، ومحدودية القدرات الإدارية، من قدرة المنشآت الصغيرة على الاستفادة من فرص المشتريات الحكومية.

وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى سد جزء من الفجوة البحثية من خلال دراسة هذه العلاقة بصورة متكاملة في المملكة العربية السعودية، والتركيز على أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة في نمو المنشآت واستدامتها، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، والمساهمة في خفض الفقر. كما تسعى الدراسة إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الوصول إلى العقود الحكومية، بما يساعد على تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تطوير سياسات المشتريات الحكومية وتحقيق آثار اقتصادية واجتماعية أكثر شمولاً.

قائمة المراجع

Erridge, A. (2007). Public procurement, public value and social value. *International Journal of Public Sector Management*, 20(2), 114–124.

Flynn, A., & Davis, P. (2016). The policy–practice divide and SME-friendly public procurement. *Environment and Planning C: Government and Policy*, 34(3), 559–578.

<https://doi.org/10.1177/0263774X15614667>

Grimm, M., & Paffhausen, A. L. (2015). Do interventions targeted at micro-entrepreneurs and small and medium-sized firms create jobs? A systematic review of the evidence for low and middle income countries. *Labour Economics*, 32, 67–85.

<https://doi.org/10.1016/j.labeco.2015.01.003>

Hoekman, B., & Taş, B. K. O. (2022). Procurement policy and SME participation in public purchasing. *Small Business Economics*, 58(1), 383–402. <https://doi.org/10.1007/s11187-020-00414-z>

Kinyua, K. M., Changwony, F. K., & Campbell, K. (2025). Government procurement contracts, external audit certification, and financing of small- and medium-sized enterprises. *Small Business Economics*, 64(3), 1163–1231. <https://doi.org/10.1007/s11187-024-00940-0>

Loader, K. (2016). Is local authority procurement supporting SMEs? An analysis of practice in English local authorities. *Local Government Studies*, 42(3), 464–484. <https://doi.org/10.1080/03003930.2016.1157068>

Maksimov, V., Wang, S. L., & Luo, Y. (2017). Reducing poverty in the least developed countries: The role of small and medium enterprises. *Journal of World Business*, 52(2), 244–257. <https://doi.org/10.1016/j.jwb.2016.12.007>

Monsha'at. (2024). *SME Monitor report 2024*. Small and Medium Enterprises General Authority.

Nakabayashi, J. (2013). Small business set-asides in procurement auctions: An empirical analysis. *Journal of Public Economics*, 100, 28–44. <https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2013.01.003>

Nursini, N. (2020). Micro, small, and medium enterprises (MSMEs) and poverty reduction: Empirical evidence from Indonesia. *Development Studies Research*, 7(1), 153–166. <https://doi.org/10.1080/21665095.2020.1823238>

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2018). *SMEs in public procurement: Practices and strategies for shared benefits*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264307476-en>

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023a). *Government at a glance 2023*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/3d5c5d31-en>

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023b). *SME and entrepreneurship outlook 2023*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/342b8564-en>

Patil, K., & Muthiah, K. (2017). Public procurement policy for small and medium enterprises in developing countries. *International Journal of Public Sector Management*, 30(4), 391–410. <https://doi.org/10.1108/IJPSM-10-2016-0160>

Saudi Expenditure and Projects Efficiency Authority. (2024). *Government procurement and expenditure efficiency*. <https://www.expro.gov.sa>

Thai, K. V. (2017). *International handbook of public procurement*. Routledge.

United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. United Nations.

Vision 2030 Kingdom of Saudi Arabia. (2023). *Saudi Vision 2030*.
<https://www.vision2030.gov.sa>

World Bank. (2021). *Strengthening World Bank SME support interventions: Operational guidance document*. World Bank.

World Bank. (2022). *Poverty and shared prosperity 2022: Correcting course*. World Bank.

World Bank. (2023). *Small and medium enterprises (SMEs) finance*. World Bank.
<https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance>

World Bank. (2025). *Small and medium enterprises (SMEs) finance*. World Bank Group.